تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية

المدرس رجاء رشيد عبد الستار

معهد الإدارة –الرصافة

الملخص

إن البحث هو دراسة عملية القياس المحاسبي لمخاطر السيولة المصرفية و تقديم النتائج التي تم التوصل إليها و التي تمثل معلومات محاسبية إلى مستخدمي هذه المعلومات لان النشاط المصرفي يواجه مخاطر عديدة لا يمكن تجاهلها و لكن يمكن الحد منها من خلال تشخيص أسبابها و معالجتها و من هذه المخاطر مخاطر السيولة.

وتعتبر عمليه تقويم الأداء المصرفي ذات أهميه قصوى في قياس مخاطر السيولة المصرفية بهدف اكتشاف نقاط القوة و الضعف و التحري عن أسبابها و معالجتها و ذلك بالعمل على تطوير الأنظمة المحاسبية وتجنب مخاطر السيولة التي تتمثل بعدم القدرة على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها .

و من خلا دراسة واقع حال مصرف الرشيد للفترة من 2003 و لغاية 2007 تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات و التوصيات لغرض تجاوز مخاطر السيولة المصرفية من خلال تحليل الميزانية العمومية للفترة أعلاه باستخدام النسب المالية و وضعها أمام المسؤولين خدمه للصالح العام .

Abstract

The research is to study the operation of counting measuring of banking liquidity risks and presenting the results that have been attained that represent information to users of these information because the banking activity faces many perils cannot be ignored and neglected but you can bring and during diagnosing its reasons and treat it.

The procedure is consider to present the financial performance that is very important to measure the banking liquidity aims to detect wellness and strength points or positive and negative points and checking it reasons and treat it by acting to develop counting systems and avoiding the liquidity risks that is represent to disability in financial commitments during it maturity.

During the presence reality study upon AL-RASHEED BANK for five fiscal years 2003-2007 it was done to some of conclusions and recommendations to exceed the banking liquidity risks during analyzing the general balance for above years.

Using the financial rates and putting it before the officials for public interest.

المقدمة

تعتبر عملية تقويم الأداء المالي المصرفي ذات أهمية قصوى في قياس مخاطر السيولة المصرفية بهدف اكتشاف نقاط الضعف والقوة و التحري عن أسبابها اذ ان على المصارف إن تعمل على الحد من تأثير هذه المخاطر عن طريق إتباع الأساليب العلمية في عملية قياس هذه المخاطر و التحوط لها وذلك بالعمل دائما على تدريب الكوادر البشرية وتطوير الأنظمة المحاسبية و البحث عن الوسائل الممكنة لتخفيض تكاليف لخدمات المصرفية وتحقيق عوائد مرتفعة للمصرف إن موضوع القياس المحاسبي لمخاطر السيولة المصرفية يعد مهم لعمل

المصارف وتتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها و المصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يؤدي إلى إفلاسه.

إن تقويم كفاءة الأداء المصرفي يتم من خلال تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية و معرفة درجة التطور في الأداء و تحديد الايجابيات والعمل بها وتشخيص السلبيات ومعالجتها.

يهدف البحث إلى تحديد أهمية تقويم الأداء المالي في قياس مخاطر السيولة لمصرف الرشيد باعتباره من المؤسسات الاقتصادية المهمة في توظيف الأموال لتحقيق الربح والسيولة وتلافي المخاطر

و لتحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى

فرضية البحث، مشكلة البحث، هدف البحث، أهمية البحث، حدود البحث، مصادر جمع المعلومات

المبحث الأول: الجانب النظري: مفهوم وأهمية تقويم الأداء المصرفي في قياس المخاطرة في الأعمال المصرفية

المبحث الثاني: الجانب العملي: تحليل الأداء المالي لمصرف الرشيد

الاستنتاجات و التوصيات

فرضية البحث يقوم البحث على فرضية هي الآتي:

القياس المحاسبي لمخاطر السيولة المصرفية من خلال تحليل الميزانية العمومية للفترة من (2003–2007) في مصرف الرشيد باستخدام النسب المالية.

مشكلة البحث: يعد تقويم الأداء المالي للمصارف ذات أهمية قصوى في تحديد مخاطر السيولة المصرفية مشكلة البحث تتحدد:

١. عدم وجود نظام معلومات لقياس مخاطر السيولة المصرفية مما يؤدي إلى ضعف قدرة المصرف على اتخاذ القرارات المناسبة لغرض اخذ الحيطة والحذر عند تعرض المصرف من حين إلى أخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين
٢. عدم كفاية المعلومات المحاسبية في قياس مخاطر السيولة في التقارير السنوية للمصرف

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة عملية للقياس المحاسبي لمخاطر السيولة المصرفية وتقديم النتائج التي يتم التوصل إليها إلى مستخدمي هذه المعلومات

ثالثا: أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من كونه يؤكد على ضرورة وجود نظام مصرفي فعال من خلال القياس المحاسبي لمخاطر السيولة المصرفية بشكل يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا النظام في تقويم الاداء المالي للمصرف

حدود البحث:

١. الحدود المكانية: عينة البحث التي تم اختيارها مصرف الرشيد لقدم تأسيسه و إمكانية الحصول على تقارير سنوية

٢. الحدود الرمانية: اقتصر البحث على الفترة من (2003-2007)

مصادر جمع البيانات: تم الاعتماد على جمع البيانات اللازمة من المصادر المكتبية والتقارير السنوية و الاطاريح.

المبحث الأول (الجانب النظري)

مفهوم وأهمية تقويم الأداء المصرفي في قياس المخاطرة في الأعمال المصرفية

اولا: مفهوم و اهمية تقويم الاداء المصرفي :

١. مفهوم تقويم الأداء المصرفي

إن مفهوم تقويم الأداء على مستوى المؤسسات المصرفية ومنها المصارف التجارية لا يختلف كثيرا عن منظمات الأعمال الأخرى الإنتاجية أو الخدمية منها حيث أن مؤشرات الأداء متقاربة لقياس الأداء وغالبا ما نجد أن الكتاب المصرفيين يعرفون الأداء المصرفي على وفق هذا الإطار (هو الوسائل اللازمة و أوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف) (سلام 2004،245)

وبناء على هذا المدخل فان تقويم الأداء يعرف بانه تقييم المقوم باستخدام الكفاءة و الفاعلية او اي عامل اجتماعي اخر لذا فانه من الممكن ان يكون اداء المنشأة جيد في بعض الاحيان و ضعيف في احيان اخرى حسب وجهة نظر المقوم وطموحه (الحسني و الدوري 2000،221)

الأداء وسيلة مهمة لتشخيص نقاط الضعف و القوة في أداء أنشطة المصرف ومن ثم توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ التدابير التصحيحية التي تكفل بقاء المصرف في سوق المنافسة ومن ثم تحقيق الإيرادات و الأرباح (الفضل 27/2002) على الرغم من التقارب في وجهات نظر الكتاب و الباحثين حول الأداء كمفهوم عام يعكس نجاح أو فشل المنظمة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها إلا أنهم لم يتفقوا على وضع صيغ نهائية لمفهوم الأداء بشكل محدد و دقيق ولا يزال الباحثون مشغولون في مناقشة الأداء كمصطلح فني وبمناقشة المستويات التي يحتل عندها القواعد الأساسية للقياس و تهتم إدارات المصارف بالاداء المالي باعتبارها مؤسسات مالية وسيطة تتاجر بالاموال اساسا وهو يعتبر القلسم المشترك في الدراسات النظرية و التطبيقية و في عمليات تقييم الاداء ضمن الواقع العملي بمختلف منظمات الاعمال والاداء المالي

أن التفوق بالأداء المالي يضمن للمصرف مركزا تنافسيا متفوقا بفتح الافاق امامه للانطلاق نحوتعزيز ذلك المركز وتطويره اذ ان تحقيق الاداء المالي المتفوق والمركز المالي المتفوق يعدان وجهين لعملة واحدة

٢. مجالات الأداء المصرفي

تتعدد المجالات التي تسعى المظمه لقياسها على اساس ان كل مجال منها يعكس هدفا تسعى الى تحقيقه و قد تختلف هذه الميادين من مصرف الى آخر وحسب طبيعة نشاطه و حسب نظره الاداره العليا لهذه الميادين اذ تعكس هذه الميادين اهداف المنظمه الاساسيه(الحسيني 234/2000)

تتنوع المجالات التي تغطي اهداف اطراف المنظمه عن اختلاف توجهاتهم وتطلعاتهم حتى يمكن القول ان نجاح المنظمة في عكس صورة اداءها بحيث يغطي اداءها كافة المجالات التي يستطيع من خلالها مختلف الاطراف من الوقوف على ما يطمحون إليه (Smith, G. et, al,1985:90)

يشمل مفهوم كفاءة الاداء ثلاثة أبعاد تشكل بمجموعها نموذجا متكاملا لقياس وتقيم كفاءة الاداء و هذه الأبعاد هي:-

أ. الاقتصاد في استخدام الموارد

إي مدى كفاءة المنشأة في الحصول على الموارد الاقتصادية بمستوى مناسب من الجودى وباقل قدرة ممكنة من الكلفة (الاورفه لي 345:2003)

ولأجل تحقيق عنصر الاقتصادية لابد من توفر نظام سليم وفاعل للرقابة الداخلية الذي يمكن الاستعارة به لاعداد المعايير الفنية والاقتصادية و المالية التي تنسجم مع طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية و مقوماتها (الخفاجي 14:2003)

ب. الكفاءة

تنصب وظيفة هذا العنصر على مدى نجاح الوحدة في أحكام العلاقة بين الموارد (المدخلات) المستخدمة والمخرجات بطريقة كفؤة تهدف إلى زيادة المخرجات وتخفيض المدخلات أي تقيس العلاقة بين المخرجات و المدخلات (Hodge,1988:294)

ويعد عنصر الكفاءة في المصارف التجارية مرحلة من مراحل التخطيط والرقابة فكونها مرحلة الرقابة لانها تكشف ما اذا كانت الوسائل والمقاييس والمعدلات والمعايير الموضعة تنسجم مع الاهداف العامة للمصرف أم كونها مرحلة من مراحل التخطيط لانها اداة ارشاد لاتخاذ القرارات التخطيطية من خلال التغذية العكسية في ضوء النتائج التي توصل اليها المصرف في نهاية مدة زمنية معينة (لمادة سنة) ومقارنتها بنتائج متحققة في سنة سابقة أو سنة الأساس (الصياح 8:1996)

ج. الفاعلية

هي مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لاهدافها المرسومة الرئيسية والفرعية (Hodge ,1988:294)

كما تعرف بانها قدرة الوحدة الاقتصادية على اداء وظائفها بما يحقق الرضا عنها وتتناول الفاعلية بوجه خاص التاكد مما اذا كانت الاهداف المحققة والاساليب المتبعة تحقيقها تتفق مع الاهداف المخططة وكشف الانحرافات السالبة والموجبة وبيان اسبابها وتقديم المقترحات التي من شأنها دعم المظاهر الايجابية في الاداء و معالجة النواحي السلبية والعمل على تلافيها في المستقبل (الخفاجي 15:2003)

٣. معايير تقويم الأداء المصرفي

تتطلب عملية تقييم الاداء توافر مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الاداء الذي قطعته الوحدة والوقوف على مستوى تطور اي جانب من جوانب نشاطها وتعرف المعايير بانها اسس تعد لغرض القياس او المقارنة او التصرف او السلوك ويجري وضع المعايير عن طريق سلطة معينة او قبول عام او عرف كاساس او كنموذج لما يجب ان يقتدي به سلوك أو إجراء معين ويعد استخدام المعايير اسلوبا سليما ومناسبا لقياس مستوى الأداء (الخفاجي 22:2003).

و هناك العديد من المعايير التي يمكن اتباعها التي تتضمن مقارنه مستوى الاداء المتحقق و هي كما يأتي (الخفاجي 22:2003).

١. المعايير التاريخية

وتعني مقارنة الاداء الحالي مع الاداء السابق وتعد هذه المعايير مقياسا لمعرفة درجة التحسن او التردي في اداء الشركة ويشترط لاستعمال هذه المعايير انتقائها بدقة وعدم حصول اي متغيرات تؤثر على قابلية المقارنة كتوسع النشاط او استعمال اساليب جديدة وكذلك استبعاد اثر المتغيرات الأخرى كالتضخم مثلا.

٢. معايير الاداء المحدده مقدما (المستهدفه)

وهي تلك المعايير التي توضع اجتهادا لتعكس مستوى معين لاداء يمكن اعتباره مناسبا وتتمثل هذه المعايير بالارقام او الاهداف الواردة في الخطط والموازنات ودراسة الجدوى الاقتصادية وارقام الكلف المعيارية ،وهي من المعايير المهمة الا ان ما يعاب عليها هو احتمال عدم الدقة في اعدادها او عدم تعبيرها بشكل واقعي عن الأهداف المرغوبة.

٣. معايير الاداء التنافسية

وتعد هذه المعايير لغرض مقارنة الاداء المتحقق مع المتحقق لواحد او اكثر من منافسيها و ميزتها انها تربط اداء الوحدة بصورة مباشرة مع قدرتها التنافسية في مجال اعمالها او خدمتها وتكون هذه المعايير أكثر فائدة لتحسين الأداء.

هنالك محددات من الواجب أخذها بنظر الاعتبار من قبل الجهة التي تقوم بعملية التقويم والتي قد تضعف قدرة المعايير لنشاط الوحدة وقد تؤدي الى نتائج خاطئة من أهمها: (آل ادم 200:367) (الشماع وعبد الله 1990:22)

- اختلاف الظروف خلال فترة المقارنة وكذلك بين تاريخ وضع التقديرات في الموازنة التخطيطية وتاريخ تنفيذها.
- عدم كفاية معيار واحد في اعطاء حكم على مدى نجاح الوحدة او نشاط من انشطتها بل يقتضي التقيم السليم لاداء التوسع الرأسي والافقي في التحليل واستخدام اكثر من معيار لتكوين الحكم الصحيح عن الفعالية التي يراد قياس أداءها.
- عدم قدرة الادارة العليا في الوحدة الاقتصادية على فهم المعايير وتفسير النتائج المستخلصة منها وعدم امكانيتها في اختيار تلك المعايير.

٤. وظائف تقويم الأداء المصرفي

يحقق تقويم الأداء المصرفي مجموعة من الوظائف هي :-

أ. يوفر تقويم الأداء مقياسا لنجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق اهدافها فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة في تعزيز اداء الوحدة الاقتصادية بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل

ب. يوفر نظام تقيم الاداء معلومات لمختلف المستويات الادارية بالوحدة الاقتصادية لاغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة الى حقوق علمية وموضوعية فضلا عن اهمية هذه المعلومات للاغراض الخارجية.

وبصورة عامة يمكن ان نلخص اهمية رقابة الاداء بتوجيه الاداء نحو تحقيق فاعلية بكفاءة واقتصادية اكبر وهذا ما تم الاشارة اليه في بحثنا واستنادا الى ذلك فان نجاح عملية تقويم الأداء في تحقيق الاهداف تتطلب وجود جهاز مناسب للرقابة يختص بمراقبة ومتابعة التنفيذ الفعال للاهداف المحددة وتسجيل النتائج التي يحصل عليها (اللوزي 193:1996)

(جباره 17:2002)

٥. أدوات وأساليب تقويم الأداء المصرفي

تتعدد أدوات وأساليب التحليل المالي من حيث مدى ملاءمتها لأغراض المحلل المالي من جهة و طبيعة البيانات المتاحة له من جهة أخرى

(الفيلي و عباس، 2000 : 574). و هناك مجموعة من أدوات وأساليب التحليل المالي الخاصة بالمصارف و المؤسسات المالية و تشمل المجموعات الأساسية الآتية: الشماع و عبد الله، 1990: 55)

أ. التحليل بالأرقام المطلقة من مدة إلى أخرى وتغيير الفقرات والمتوسطات (بما فيها المتوسطات المتحركة).

ب. التحليل النسبي الأفقي أو التاريخي والتحليل المستند إلى الرقم القياسي و نسب التغير عبر الوقت (تحليل الاتجاه).

ج. التحليل النسبي العمودي لفقرات الكشوفات (الكشوفات ذات الحجم الاعتيادي).

د. التحليلان الأفقي والعمودي النسبيان معروضان سوية بكشف واحد.

هـ. التحليل باستخدام كشف الأموال (تحليل مصادر الأموال و استخداماتها).

و. التحليل باستخدام النسب المالية والائتمانية.

وتتضمن مصادر التحليل المالي ما يلي:

- **القوائم المالية للمصارف التجارية:**

يعتمد إعداد القوائم المالية الخاصة بالمصارف على فهم طبيعة أنشطة هذه المصارف والعوامل الخارجية المؤثرة في هذه الأنشطة إن كانت من القوانين و الإجراءات المفروضة من السلطات النقدية المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة والسيولة و السقوف الائتمانية او من المؤثرات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تؤثر في تقييم الموجودات والمطلوبات (العربيد، 2001: 5)

والقوائم المالية مجموعة من الكشوفات المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المنشأة خلال فترة زمنية معينة

(الحيالي والبطمة، 1996: 79) و البيانات المالية للمصارف التجارية تقدم بوثيقتين أساسيتين أو ثلاثة وثائق الأولى تقرير الميزانية العمومية و الثانية تقرير عن الدخل (كشف الدخل) والثالثة تقرير عن قائمة التدفقات النقدية. (Donald,2001:65)

١. الميزانية العمومية:

كشف الميزانية هو السجل الرئيس للحجم الاقتصادي و الدين والملكية الخاصة بالمشروع إذ يظهر الموجودات في الجانب الأيمن والمطلوبات وحقوق الملكية في الجانب الأيسر.

وتعد دراسة الميزانية حجر الأساس في عملية التحليل المالي الساكن إذ تهدف دراسة الميزانية إلى تشخيص التوازن المالي وقدرته على الإيفاء بالتزاماته و إلى دراسة أولية للبنية المالية انطلاقا من التمثيل الساكن في لحظة ما لحساب مصرف (درغام، 1999: 30) و الميزانية العمومية للمصرف تسجل الظروف المالية للمؤسسة عند نقطة معينة من الوقت وتكون عادة مهيأة لتاريخ معين (عادة في اليوم الأخير من الشهر أو السنة أو تكون فصلية) (Donald,2001:65)

وتسمى كذلك قائمة المركز المالي التي تظهر بيانا كاملا لممتلكات المصرف وما عليه من مطلوبات وحقوق الملكية في تاريخ معين وأشبه بلقطة فوتوغرافية في لحظة معينة للمركز المالي للمنشاة وبعبارة أوسع فان الميزانية تظهر موجودات المصرف باعتبارها استخدامات للأموال التي حصل المصرف عليها أو التي استطاع أن يجذبها (الودائع) وتظهر كذلك في الجانب الآخر الدائن مطلوبات المصرف التي تمثل التزامات المصرف تجاه الغير وكذلك القيمة الصافية المسجلة لمصادر أموال معينة (Hampel,&et,al:1994:38) و غالبا ما يستخدم المحلل المالي الميزانية العمومية المقارنة للكشف عن التطورات التي حدثت في البنود الخاصة بالميزانية خلال فترتين مختلفتين (Robichek,A,et,al:1977:139)

ويفضل إن تحتوي الميزانية العمومية في المصارف العراقية على تفاصيل القروض مثل المتوسطة وقصيرة الأجل أو القروض ذات معدل فائدة ثابت وكذلك تفاصيل الودائع سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل التي تتعامل بها المصارف العراقية لغرض معرفة مدى النشاط المتحقق من ثم تسهل للباحثين من عملية المقارنة بين المصارف العراقية والأجنبية.

٢. قائمة الدخل:

عبارة عن قائمة لقياس مدى نجاح المنشاة في العمليات التشغيلية خلال فترة محددة الهدف منها تحديد ربحية المنشأة وقيمة الاستثمار فيها وقدرتها الائتمانية وتوفير المعلومات للمستثمرين والمقرضين تساعدهم في تقدير قيمة التدفقات النقدية المتوقعة وتحديد توقيت هذه التدفقات ودرجة عدم التأكد (Kieso,Donald E.&Weyg,1998:149) وقد تسمى كذلك بحساب الأرباح والخسائر وعرفت بأنها الحساب الذي يضم جميع بنود الإيرادات والمصروفات وينظم قبل إعداد الميزانية (جعفر، 1996: 277) وحساب الأرباح والخسائر يتألف من جانبين جنب الإيرادات وتوضع فيه جميع إيرادات المصارف في عملياته المختلفة خلال المدة التي اعد الحساب عنها وجانب النفقات وتوضع فيه جميع نفقات المصرف التي تكبدها خلال المدة التي اعد الحساب والفرق بين الإيرادات و النفقات يمثل صافي الأرباح إن كانت الإيرادات تزيد على النفقات أما إذا كانت النفقات تزيد على الإيرادات فالنتيجة هي صافي الخسارة (رمضان 1997 :66)

٣. قائمة التدفقات النقدية:

وهي عبارة عن كشف تحليلي لحركت التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة (Stickney, 2000:65) وتعد قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم الرئيسة التي ينتجها النظام المحاسبي و قائمة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء أ كانت تدفقات نقدية داخلة أم تدفقات نقدية خارجة هي عبارة عن الكشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية الخاصة بمنشأة معينة خلال فترة معينة (خلايلة،1995: 181)

وقد تأكدت أهميتها لأنها تعطي معلومات مختلفة في مضمونها ودلالاتها عن المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى وتتبع أهمية التدفق النقدي من دوره في توفير معلومات لا تظهر في أية من قائمة الدخل والمركز المالي لذا تعد هذه القائمة بمثابة حلقة وصل بين هاتين القائمتين كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط الضعف والقوة في نشاط المنشأة كما تشكل بما تحويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية أداة فاعلة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار وكذلك في استكشاف خططها المستقبلية في التوسع كما هو الحال بالنسبة لقائمتي الدخل والمركز المالي يمكن الاستفادة من المعلومات التي تعرضها قائمة التدفق النقدي في اشتقاق مجموعة النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها تقييم أو النشاطات المختلفة لاسيما فيما يتعلق منها باختيار مدى ملائمة الموارد المالية لتوظيفها. (مطر، 1997: 188)

ثانيا: قياس المخاطره في الاعمال المصرفية:

- **مفهوم المخاطرة:**

المخاطر هي ظواهر وأحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلبا في استمرارية الوحدة الهادفة إلى تحقيق رسالتها وتعتبر المخاطر بأنها تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة حيث تكمن المخاطرة في إمكانية انحراف التدفقات النقدية المتوقعة وهناك عدد من المخاطر المصرفية تتمثل كالآتي:

١. مخاطر السيولة
٢. مخاطر أسعار الفائدة
٣. المخاطر الائتمانية
٤. مخاطر رأس المال

سنتناول في بحثنا قياس مخاطر السيولة المصرفية والأداء المالي للمصرف

مخاطر السيولة

تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولا بد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات أما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها او ودائع البنوك او مؤسسات أخرى او الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد

(السيد علي، 2004: 145) وتبين مخاطر السيولة العلاقة بين متطلبات سيولة المصرف لتلبية سحوبات الودائع و زيادة القروض المقارنة بالمصادر الفعلية او المحتملة للسيولة من خلال بيعها للموجودات التي تمتلكها او الحصول على مطلوبات إضافية وتعتبر هذه العلاقة مؤشر أولي لمخاطرة السيولة المصرف اذ ان الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل يتضمن التخلي عن الربحية العالية من الأوراق المالية طويلة الأجل وتوجيه الاستثمار نحو الأوراق المالية قصيرة الأجل المرتفعة السيولة ومنخفضة العوائد وبهذا فان نسبة السيولة العالية تشير الى مخاطرة اقل ولكن كذلك إلى ربح اقل كذلك (Hempel, 1999: 66)

و جاء تعريف مخاطر السيولة ضمن المعيار المحاسبي الأول (32) بأنها مخاطر التمويل وهي داله للصعوبة التي يحتمل أن يتعرض لها عند تدبير الأموال من اجل الوفاء بالالتزامات وقد تنتج من عدم القدرة على بيع أصل ما بقيمته العادلة

"غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم قدرة المصارف على جذب إيداعات جديدة من الزبائن او بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات. هذا ويقوم المصرف باللجوء الى أسواق المصارف كلما اقرض زبائنه وذلك لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من زبائن المصرف وكلما اقترض المصرف من الأسواق المالية قلت مقدرته على إبقاء هامش ربح جيد على القروض التي يقدمها" (الصيرفي، 2006: 67)

عندما لا تتوفر لدى المصرف السيولة الكافية و لا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة سواء بزيادة الالتزامات او التسييل الفوري للموجودات وبتكلفة معقولة هذا سينعكس على ربحيته وفي الحالات الشديدة قد يؤدي الى إعسار المصرف. (الرضا، 2005: 7)

وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف عن مقابل التدفقات النقدية الخارجة وتتحقق هذه المخاطرة بسبب عوامل داخلية تتمثل بـ:-

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي الى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية
- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال (الشاهد، 2000: 42).

إن مؤشرات قياس مخاطر السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف هي آلاتية:

١. **مخاطر السيولة =** **النقد والأرصدة لدى المصارف**
إجمالي الموجودات

إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف والتي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

٢. **مخاطر السيولة =** **النقد و الاستثمارات قصيرة الأجل**
إجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يمكن زيادة النقد والاستثمارات التي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

٣. **مخاطر السيولة =** **إجمالي القروض**
إجمالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار إن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

٤. **مخاطر السيولة =** **الموجودات المتداولة**
إجمالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة لان ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي يواجه المصرف التزاماته الأخرى (الخالدي، 2008: 130)

المبحث الثاني الجانب العملي: تحليل الاداء المالي لمصرف الرشيد

سيتم في هذا المبحث من خلال حساب المؤشرات الموضحة في جدول التحليل المقارن أدناه لنتائج مخاطر السيولة بالاعتماد على بيانات الميزانية العمومية كما في التقارير السنوية لعينة البحث للفترة من (2003-2007)

نتائج تحليل مخاطر السيولة لمصرف الرشيد						
مؤشر مخاطر السيولة	السنة	2003	2004	2005	2006	2007
1. نسبه النقد و الأرصدة لدى المصارف / إجمالي الموجودات		%54	%68	%50	%48	%34
2. النقد و الاستثمار قصيرة الأجل / إجمالي الموجودات		%82	%86	%87	%85	%46
3. إجمالي القروض / إجمالي الودائع		%56	%47	%36	%34	%40
4. الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة		%100	%100	%100	%100	%100
5. الموجودات المتداولة / إجمالي الودائع		%7	%27	%47	%59	%47

وبناءا على ذلك فأن تحليل نتائج مخاطر السيولة لمصرف الرشيد عينة البحث وفق المؤشرات الآتية:-

تحليل نتائج مخاطر السيولة لمصرف الرشيد (2003-2007)

١. النقد والأرصدة لدى المصارف/ إجمالي الموجودات

تحتسب هذه النسبة بقسمة النقد والأرصدة لدى المصارف على إجمالي الموجودات ويظهر من جدول تحليل مخاطر السيولة المذكور إن النسبة في سنة 2003 54%، 2004 68%، 2005 50%، 2006 45%، 2007 34% انخفاض المؤشر يشير الى ارتفاع مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف بالرغم من انخفاض اقل في سنة 2004

٢. النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/ إجمالي الموجودات

تحتسب هذه النسبة بقسمة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل على إجمالي الموجودات ويظهر من جدول تحليل مخاطر السيولة المذكور الذي يوضح النسب إن هنالك ارتفاع في سنة 2003 82% ، 2004 86% ، 2005 87% ، 2006 85% أما في سنة 2007 هنالك انخفاض 46% وانخفاض المؤشر يشير إلى ارتفاع مخاطر السيولة وهي نسبة غير جيدة

٣. إجمالي القروض/ إجمالي الودائع

تحتسب هذه النسبة بقسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع ويظهر من جدول تحليل مخاطر السيولة المذكور إن النسبة في سنة 2003 56%، 2004 47%، 2005 36%، 2006 74%، 2007 40% انخفاض المؤشر يشير إلى انخفاض مخاطر السيولة بالرغم من ارتفاع النسبة في سنة 2006.

٤. الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة

تحتسب هذه النسبة بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة ويظهر من جدول تحليل مخاطر السيولة المذكور ان النسبة من سنة (2003–2007) 100% على الرغم من بقاءه على نفس النسبة يشير إلى ارتفاع مخاطر السيولة وهي نسبة غير جيدة

٥. الموجودات المتداولة/ إجمالي الودائع

تحتسب هذه النسبة بقسمة الموجودات المتداولة على إجمالي الودائع ويظهر من جدول تحليل مخاطر السيولة المذكور إن النسبة في سنة 2003 7%، 2004 27%، 2005 47%، 2006 59%، 2007 47% ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض مخاطر السيولة وهي نسبة جيدة.

الاستنتاجات

١. وفق مؤشرات قياس مخاطر السيولة للأرصدة النقدية في الصندوق ولدى المصارف الأخرى فقد تعرض المصرف إلى ارتفاع مخاطر السيولة بسبب انخفاض المؤشر على أساس ان ذلك يعكس نقص الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف والتي يواجه المصرف بها التزاماته.
٢. ارتفاع مخاطر السيولة للنقد والاستثمارات قصيرة الأجل على إجمالي الموجودات بسبب انخفاض المؤشر فان ذلك يدل على إن المصرف استثمر الفائض النقدي لديه في استثمارات عن طريق إقراض الموظفين سلف مضمونة السداد عن طريق دوائرهم.
٣. أن مؤشر قياس مخاطر السيولة لإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع يشير الى انخفاض و ارتفاع في مخاطر السيولة بسبب وجود قروض تم تصفيتها والقسم الآخر لم يجري تسديدها لوجود خلافات مع بعض البنوك.
٤. عند قياس مخاطر السيولة للموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة ارتفاع مخاطر السيولة وهذا يعني زيادة السحوبات الايداعية المفاجئة.
٥. ارتفاع مؤشر الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع يعني انخفاض مخاطر السيولة وهو يدل إن الموجودات المتداولة تغطي الودائع.

التوصيات

١. إن يكون للمصارف قدرة وإمكانية لتشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها وهذا يتحقق من خلال وجود نظام معلومات لإيصال المعلومة إلى متخذي القرار بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار بإتباع سياسة من قبل المصرف وبتوجيه من قبل البنك المركزي ليتمكن المصرف من مواجهة التزاماته تجاه الغير ولغرض قياس مخاطر السيولة بالضرورة توافر الملاكات البشرية المصرفية المتخصصة الكفؤة.
٢. العمل على استغلال السيولة واستثمار الفائض النقدي لدى المصرف في المجالات الداخلية والخارجية من خلال لجنة مستقلة من خبراء ماليين في المصرف لتحديد وقياس ومتابعة السيولة التي تواجهه المصرف.
٣. لأغراض تقويم كفاءة الأداء ينبغي تحليل القروض للتعرف إلى السباب التي أدت إلى تعذر تصفية القروض لغرض تجنبها مستقبلا وملاحظة نسب نمو القروض المتعثرة والعمل على تخفيضها إلى النسب التي لا تشكل تهديدا للمصرف.
٤. أظهرت الدراسة ارتفاع مخاطر السيولة للموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة بسبب زيادة السحوبات الايداعية المفاجئة نوصي بتغطية هذه السحوبات من خلال الاحتياطيات والموجودات المربحة.

المصادر

المصادر العربيه

١. الحسني، فلاح حسن عداي و الدوري، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر عمان، 2002
٢. الخفاجي : محمد جاسم محمد ، تقويم الأداء في ظل تغيير الأسعار ، 2003.
٣. الخالدي: حمد عبد الحسين راضي، تأثير الآليات للحاكمية في الأداء والمخاطرة لعينة من المصارف الأهلية العراقية، دراسة تحليلية للمدة (1992-2005)
٤. الرضا: عقبه، دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 2، العدد27، 2005.
٥. السيد علي عبد المنعم ونزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان، 2004.
٦. الشماع : خليل محمد و عبد الله، خالد أمين ، التحليل المالي للمصارف بيروت ، 1990
٧. الشاهد: سمير محمد، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، اتحاد المصارف العربية، 2000
٨. الصياح : عبد الستار مصطفى ،كفاية إدارة التدفقات النقدية وأثرها في الاحتياجات المالية للمصارف ، 1996
٩. الصيرفي: محمد عبد فتاح، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006
١٠. الكرخي: مجيد عبد جعفر، مدخل الى تقوم الأداء بغداد، 2001.
١١. آل ادم : يوحنا عبد ، اللوزي سليمان ، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقويم كفاءه أداء المنظمات، عمان ، 2000.
١٢. الفضل : مؤيد محمد علي فضل ، نموذج مطور لبطاقة العلامات المتوازنة على وفق متطلبات تقويم الأداء المصرفي في العراق الأردن، 2000.
١٣. الاورفه لي ،أسماء قحطان، تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية، 2001
١٤. اللوزي : سليمان احمد زويلف ، مهدي حسن و الطراونه مدحت إبراهيم ، إدارة البنوك ، 1997 .
١٥. خالص : صالح خالص ، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي ، مجلة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،الجزائر، 2004 .
١٦. سلام،عماد صالح،البنوك العربية والكفاءه الاستثمارية، بيروت، 2004
١٧. مطر، محمد عطيه، التحليل المالي- الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، دار حنين، عمان ، 1997.

المصادر الأجنبية

1. Smith, G. Arnild , R. & Bizzeu , b, Business Strategy university prss, 1985
2. Wheehen , Thomas L. , Hunger J. David , Strategic & Business policy 2nd , 1986
3. Hodge , B. J Anthony , W. P . Organization Theory 3rd , 1988
4. Hampel, George H & Simononson, Donald G, Bank Management, Text & cases New York, John Wiley and son, Ins, 1997

- التقارير السنوية لمصرف الرشيد 2003-2007
- المعيار المحاسبي الدولي 32
- الملاحق

ملحق (1)

ملحق (1) نموذج تحليل مخاطر السيولة لمصرفية لمصرف الرشيد المبالغ بملايين الدنانير

مؤشر مخاطر السيولة/السنة	2003	%	2004	%	2005	%	2006	%	2007	%
النقد و الارصده لدى المصارف / اجمالي الموجودات	1092022 / 2008066	54	288845 / 4279006	68	2678682 / 5308704	50	2698363 / 5931316	45	2320202 / 6916838	34
النقد و الاستثمارات قصيرة الاجل / اجمالي الموجودات	165362 / 2008066	82	3658585 / 4279006	86	4600930 / 5308704	87	5057667 / 5931316	85	3209186 / 6916838	46
اجمالي القروض / اجمالي الودائع	15143429 / 26826199	56	736080053 / 157973373	47	40138 / 111884	36	736080053 / 99115767	74	5962252 / 14737523	40
موجودات متداولة / مطلوبات متداولة	1996872 / 1994306	100	4268181 / 4247804	100	5298870 / 5275535	100	5919867 / 5880915	100	6906669 / 6856528	100
الموجودات المتداولة / اجمالي الودائع	1996872 / 26826	7	4268181 / 15797	27	5298870 / 111884	47	5919867 / 99116	59	6906669 / 14738	47

ملحق (2) الميزانية العمومية لمصرف الرشيد (2003- 2007) المبالغ بملايين الدنانير

البيانات	سنة 2003	سنة 2004	سنة 2005	سنة 2006	سنة 2007
الموجودات المتداولة					
النقود	1092022	2888845	2678682	2698363	2320202
الاستثمارات	561540	769740	1926078	2359304	888984
الأوراق التجارية المخصومة و المبتاعة	57732	68828	90152	186554	306470
القروض والتسليفات	161812	106596	130957	203353	412922
المدينون	123766	434173	473001	472294	2978092
صافي الموجودات الثابتة	11192	10822	9834	11448	10168
مجموع الموجودات	2008064	4279004	5308704	5931316	6916838
الحسابات المتقابلة	2012191	4283370	5313055	5934332	6920844
المجموع	4020255	8562374	10621759	11865648	13837682
المطلوبات المتداولة					
حسابات جارية و ودائع	1038725	2920142	2924437	3656464	4621659
قروض مستلمة قصيرة الاجل	11	54414	54414	54414	44076
دائنون	955570	1273247	2296684	2170037	2190793
مجموع المطلوبات المتداولة	1994306	4247803	5275535	5880915	6856528
المطلوبات الثابتة					
قروض مستلمة طويلة الاجل	3	19193	19193	19193	15547
رأس المال المدفوع	2000	2000	2000	2000	2000
الاحتياطيات	11755	10008	11976	29208	42763
مجموع المطلوبات الثابتة	13758	31201	33169	50401	60310
مجموع المطلوبات	2008064	4279004	5308704	5931316	6916838
الحسابات المتقابلة	2012191	4283370	5313055	5934332	6920844
المجموع	4020255	8562374	10621759	11865648	13837682